



منتدى للمداولة حول مستقبل الحوكمة في كركوك

جامعة كركوك

كلية التربية للعلوم الإنسانية

نيسان ٢٠١٧

ملاحظات للمشاركين

## مقدمة

كركوك مدينة غنية بالنفط. و هذه المنطقة معروفة أيضا بالتنوع الإثني واللغوي والديني والثقافي. عاشت الجماعات الإثنية و الدينية (المكونات) في المدينة بسلام لعدة قرون. ومع ذلك، فإن هناك اليوم منافسة شديدة للسيطرة على كركوك من قبل جماعاتها الإثنية من جهة، والحكومة الاتحادية في بغداد و حكومة إقليم كردستان من جهة أخرى. وعلى وجه الخصوص، ظلت مسألة كيفية إدارة المدينة غير مستقرة. هذا النزاع يشكل تهديدا للسلام في كركوك والاستقرار في البلد ككل.

والغرض من هذا المنتدى التداولي هو إتاحة الفرصة لك لمناقشة الخيارات المتعلقة بحكم كركوك في بيئة آمنة و بناءة. نريد أن نعرف رأيك و نأمل أن يساعد كتيب المعلومات هذا في توجيه مداولاتك. في نهاية مداولاتكم، نود أن نطلب منك ملء الاستبيان نفسه الذي ملئته سابقا.

## الوضع في كركوك

الوضع في كركوك معقد، لذلك دعونا نبدأ ببعض المعلومات الواقعية.

### المعلومات السكانية

إن مناقشة الإحصاءات السكانية في كركوك مسألة حساسة، خاصة في ظل غياب بيانات تعداد شاملة. ومع ذلك، في عام ٢٠١١ قدرت الأمم المتحدة مجموع سكان كركوك إلى أكثر من ٩٠٠,٠٠٠ شخص.<sup>1</sup> إن تقدير حجم كل مجموعة إثنية (المكونات في كركوك) صعب جداً. ومع ذلك، فإن النتائج الانتخابية تعطي لنا بعض المؤشرات. وقد أجريت ثلاثة انتخابات لجالس المحافظات (٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٣) في العراق، ولكن كركوك، شاركت فقط في انتخابات ٢٠٠٥. في تلك الانتخابات، فاز الكورد ب ٢٦ مقعداً من أصل ٤١ (حوالي ٦٣٪ من المقاعد)، و فاز التركمان ب ٩ مقاعد (حوالي ٢٢٪)، وفاز العرب ب ٦ مقعداً (حوالي ١٥٪) (على الرغم من انخفاض نسبة إقبال عرب السنة على الانتخابات).

نتائج انتخابات مجلس المحافظات في كركوك، كانون الثاني ٢٠٠٥

الأحزاب و الكيانات	عدد الأصوات	عدد المقاعد
كركوك المتآخية	٢٣٧,٣٠٣	٢٦
جبهة تركمان العراق	٧٣,٧٩١	٨
التجمع الجمهوري العراقي (العرب السنة)	٤٣,٦٣٥	٥
الإئتلاف الإسلامي التركماني	١٢,٦٧٨	١
التجمع الوطني العراقي (العرب السنة)	١٢,٣٢٩	١

<sup>1</sup> Inter-agency Information and Analysis Unit: Kirkuk Governorate Profile.  
<http://www.kurdipedia.org/documents/87932/0001.PDF>.

## الناحية الاقتصادية

من الناحية النظرية، كركوك هي إحدى أغنى مدن العالم. حقول نفط كركوك هي ثاني أكبر حقول النفط في البلاد، وتحتوي على ٢٠٪ من احتياطيات النفط المؤكدة في العراق. ومن المتوقع أن يصل إنتاج حقول كركوك إلى ذروتها بما يزيد قليلا عن ٥٠٠,٠٠٠ (نصف مليون) برميل يوميا حوالي عام ٢٠٢٥ قبل أن يتراجع إلى أقل من ٢٠٠,٠٠٠ برميل يوميا في عام ٢٠٥٠. ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود كميات كبيرة من النفط، لم تشهد محافظة كركوك فائدة اقتصادية تذكر من نفطها وحقولها.

من الناحية المالية، ترتبط كركوك بعلاقات مؤسسية مع كل من بغداد وحكومة إقليم كردستان وتعتمد عليهما في دفع كل من موظفيها الحكوميين وإعادة بناء المدينة. ومنذ عام ٢٠٠٦، استخدمت بغداد مشروع تنمية الأقاليم لتحويل المنح من الميزانية الاتحادية إلى المحافظات. وكان الهدف هو تيسير المشاريع القصيرة الأجل بالتوازي مع مبادرات الميزانية الأطول أجلا والتي تنفذها الوزارات. ومن ناحية أخرى، أن حكومة إقليم كردستان قدمت الدعم المالي لتطوير مشاريع مختلفة. على سبيل المثال، وفقا لإحدى التقارير، من أصل ما مجموعه حوالي ١٣٩٠ مدرسة في محافظة كركوك، تم تمويل ٤٦٠ منها (حيث المناهج الدراسية والتعليم هي باللغة الكردية بالكامل) من قبل حكومة إقليم كردستان. وهذا يعني أن كلا من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، بدلا من مجلس محافظة كركوك، هما أكثر تأثرا عندما يتعلق الأمر بتعيين الموظفين الحكوميين. واجهت كركوك أزمة مالية بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع الإنفاق العسكري العراقي للقتال ضد داعش. وقد أوقفت الحكومة المركزية مشروع تنمية الأقاليم منذ آب ٢٠١٤. ومع ذلك، و تلبية لإحتياجاتها المالية، تعتمد مجلس محافظة كركوك حاليا على كل من بغداد وحكومة إقليم كردستان.

## الوضع القانوني

تغير عدد سكان كركوك بشكل كبير نتيجة لسياسات الأنظمة العراقية المختلفة، مما أدى بدوره إلى توترات بين المكونات الإثنية في كركوك. تهدف المادة ٥٨ من القانون الإداري الانتقالي لعام ٢٠٠٤ إلى معالجة هذا التوتر و تطبيق الوضع. ويحدد القانون عددا من الخطوات بما في ذلك عودة النازحين، واستعادة ممتلكاتهم ومنازلهم، وتعكيس التغييرات الحدودية.

وفي عام ٢٠٠٥، أعتمد الدستور العراقي الجديد في أستفتاء وصادق عليه الناس. و قد حلت المادة ١٤٠ محل المادة ٥٨ من القانون الإداري الانتقالي. تتضمن المادة ١٤٠ أحكاما للتعداد والاستفتاء على الوضع الدستوري لكركوك.

ولا تزال معنى بعض كلماتها وتوقيت الاستفتاء قيد التفاوض. مع ذلك، قد يؤدي ذلك إلى إحدى الخيارات الثلاثة التالية.

## الخيارات

هناك ثلاثة خيارات رئيسية لحكم كركوك والتي هي مقبولة دستوريا:

1. محافظة تحت سلطة الحكومة الاتحادية

2. أن تصبح إقليما مستقلا

3. الانضمام إلى إقليم كردستان

### الخيار الأول: محافظة تحت سلطة الحكومة الاتحادية

بموجب هذا الخيار، سيتم الإبقاء على الترتيبات القائمة لحكم كركوك (الخيار القائم على الوضع الراهن). أي أن المحافظة ستظل في نهاية المطاف تحت سيطرة بغداد. ومع ذلك، فإن مجلس محافظة كركوك سوف يتمتع بسلطات معينة، بما في ذلك القدرة على وضع السياسات وتمير القوانين المحلية، والموافقة على الخطط الأمنية المحلية، تبني رموز للمحافظة، وجمع الضرائب والرسوم والأجور. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية ومجلس المقاطعة في حالة نشوب نزاع بينهما، ستظل الأولوية للقوانين التي يصدرها المجلس.

الإيجابيات	السلبات
لا يلزم إنشاء مؤسسات حكومية جديدة (حكومة إقليم مثلا) و الإتفاق عليها.	ستظل كركوك تحت سيطرة الحكومة الاتحادية.
لا يزال من حق كركوك الحصول على حصة عادلة من الإيرادات الوطنية.	لن يكون لدى كركوك السيطرة الكاملة على جمع الضرائب أو على السياسة النقدية والمالية بشكل عام.

### الخيار الثاني: التحول إلى إقليم مستقل

وبموجب هذا الخيار، تتمتع كركوك بسلطات تنفيذية وتشريعية أكثر من كونها محافظة. وباعتبارها منطقة تتمتع بسلطات إقليم، فإنها سوف تتمتع بحقوق إقليم فيدرالي بدلا من مجرد اللامركزية. ويدرج دستور عام ٢٠٠٥ السلطات التي تنقسمها الحكومات الاتحادية والإقليمية معا. وهي تشمل: إدارة الجمارك ومصادر الطاقة الكهربائية

وتوزيعها والبيئة والتنمية العامة والتخطيط والصحة العامة والتعليم والموارد المائية الداخلية (المادة ١١٤، دستور العراق). في حالة حدوث أي نزاع، تعطى الأولوية لقانون الإقليم على القانون الاتحادي.

الإيجابيات	السلبات
سيسمح لكركوك بممارسة سيطرة أكبر على شؤونها الداخلية.	ستكون هناك حاجة إلى مؤسسات جديدة قد يصعب تصميمها والموافقة عليها.
ومن شأنه أن يقلل من الرغبة في الانفصال.	ربما تؤدي المحافظات الأخرى للمطالبة بإقليم أيضا

### الخيار الثالث: الانضمام إلى إقليم كردستان

وبموجب هذا الخيار، ستبقى كركوك محافظة، ولكنها ستصبح جزءا من إقليم كردستان. وباعتبارها محافظة في هذا الإقليم، فإن مجلس محافظة كركوك سيكون له نفس الصلاحيات التي يتمتع بها اليوم تحت سلطة الحكومة الاتحادية. و في نهاية المطاف، سيكون تحت سلطة الإقليم (تماما كما، في نهاية المطاف، هو مسؤول أمام بغداد الآن).

الإيجابيات	السلبات
لا يلزم إنشاء مؤسسات حكومية جديدة والاتفاق عليها.	فإنه من شأنه أن يغير التوازن بين المركز و المحافظات الاخرى
من شأن ذلك أن يعالج المظالم التاريخية الذي وقع على الكورد.	سيصبح العرب والتوركمان أقليات داخل إقليم كردستان.